

١٠٢
التقريبات





1944

لا يفتقر إلى التوضيح

مجلسه اول

فصل في بيان



11/11/11

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

تأليفه في تاريخه في تاريخه في تاريخه

سید محمد علی

توالت اليه في ذلك الوقت

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

بسم الله الرحمن الرحيم والاستغفار من العليم الحكيم
يا هو يا من هو يا من لا هو الا هو يا فوق
يا ورا والورا يا متفاليا من سمك الوصف
ويا رفيعا من افق الشاء لا هو الا انت ولا
انت الا انت هو نيك اغنية احاطية طهيرة
واينيك هو نية فبها من لا حق الا حقك ولا غير
الا اينيك يا جاعل المهيات المجهرة وذوات
الذوات المنقورة وموتيس الا نيات المتائسة
لا اثن بغيرك ولا اري الا نور وجهك ولا اثنى
الا مستقر ضاكن ان هذه النفس لى السابلية
الجارية الجارية فيحق رحمتك على غضبك
وبعزة بسطك عند قبضك انجفها بالحق
القادسات الواضحات والصفاءات العاقلة

المقارعات، المكنى في السابقات الحالية
وقول الباقيات الصالحات لو قدس اشرف
الربايل اليك واكرم الدلائل عليك سيد
المرادين اليك، وخير الهادين بسبيلك
محمد بن حبيب الاقربين وقاصد الانجسين
بشراف تحياتك وخصمهم كبرياء صلواتك
وشايعاتك وبعده فان ارجح المرادين الي
قرب النبي محمد بن محمد لمقبى بقر الداما
الحسيني طم امته بالحسنى على معاشر
الاولاد المعنوية وذعر فوسى القربى الروعية
ابن من آيات الله الكبرى لمرى والنجم العظمى
على فون ما شرح صدرى للمباين وعظماء جيل
قسطى اصطفاوا الحق والبرهان ان فضلى على
شركاء الصفاة ولا وساهبا في السابقين الذين
بالفضاح في الحكم ولم شمس العلم وتقوم الحكمة

الاجابة اليها نية الهيوت و تسوية الفلسف الذمينة
اليقينية النقيصة و ابطال جابلية اللاذيان في
الفلسفة الاولى و الحال مسنة للقوة النظرية
بستحداث فطرية اخرى تقول نقصين قوا اليوت
حكمة قد حسبت و نقصين ضوابط عقلية فخصت في
الهايات غيبية ملكوتية على اساليب نورية ظاهرة
فما اكثرنا نظرت في علوم الاولين و سبقت الظاهر
و عشت على قنون الاخرين و اخبرنا اهل راقم
فقلت و سبكت و فقت و تحملت ثم طوب
باب الاعمال في اعقل بهم و و ضلعت
دار الاشكال فيما اشكل عليهم و للسان راعي في
دكتا سنة حسنة لسان سيدي و مولاني سيدي
المسلمين و الى المؤمن عليه اركى صلوات المسلمين
ان يقول ولكن بقوة ربانية لا بظرف انسانية و
من قواي فلك القواين عجم بر بين التقدين

والتوحيد دار اقامة سبيل الى سوي القول المنقوشة
على اعم التبرع والتجرب فالتجرب على صحة
من العباد الروحانية بولادة من اولى العزلة
العقلانية ان افروما مختلف لتيان ذلك
مصحح البسطة الحكمه صغيفه حنفية فومض
بالتفصيل ان صرح وطرح التحقيق السامع فها انما
بما اولهم على الجبايق مستوفهم مسقطنا بليدنا مستوفهم
ويعلم المنة والفضل العظيم والظلال القويم
الخاصة لان هناك بعد بعض معصاة به صلاوة
هو ان يكون في ابدن التوحيد دار اقامة على
تقسيم الزعم طبلد واني مشرك بين قويمين احسن
بالمذمت بين حقيقة وحب التفرز والوجود بالذات
تعالى القويم الواجب بالذات عن الشك
في السجية النبوة الضمة على الكبر والو من السوء
في الوحي الموحى وعلى فرض التعداد شيطان سيطان

مجهول الكنه مفترقان علم المهنة البسيطة كل منها
مستقر بظنه ومبدأ استلزام وجوب المنهج
واللوحى ومن فوائده انه ومصدره ان يحمل المفهوم
المستقر من ذلك المعنى المصداق على ذلك المبدأ
على ان يكون ذلك من العرييات وليس من
الحققتين المختلفتين المفروضتين بالذات
قد مرشرك فالى الصلابة والاعضال
مترى الى التمسك بالاولى والمنهج الى اصل من
المنطوقين المحدثين يعرفان كونه كنه
ليس اول من اعراض هذا التشكيك كيف
والاخذ من كالتعاقبين قد وكروا الغض
عنه وبذلوا مجهودا في سبيل ذلك قرونا
ووجود التشكيك اما قد فرغ من ذلك من
المراساة والالتزام المصليين المستعملين ان
يستعملوا له ما واحد وهدى بالشخص او بالشيء

الى علمتين مستقلتين ولو على البدلية وسواء
في الاستسقاء كان ذلك على التعاقب
التعقبي او على التبادل الالتهاسي من
بدو الامر واكانت المتعاقبات علامات
او شروطا ومفاهيم للعلة على سبيل التبادل
فذلك ايضا يفضي الى اختلاف العلة التامة
بالمعنى او بالعدد وبالجمله بمنع استناد طبيعة
واحدة بعينها الى طبيعتين مختلفتين بالمعنى او
بالعدد اصلا ليس اما ان يكون مخصوصة احدى
الطبيعتين فدخل في حصول المعلول فيمنع ان
يحقق الاخرى ثم لا يفتقد العلة الى الطائفة
المشتركة وهو امر لا يمكن نفسه فيها خلفت
العلة في ظاهر الامر كانت العلة بالتحقيق هي
القدر المشترك والمخصوصات الخاصة في العلة
فكما وجدت العلة مستلزما وحدة المعلول كذلك

وحدة المعلول مستدعية وحدة العللة فالتحفظ
 اصل الوحدة بالطبيعة وبالعدد متكرر القزوم
 على التناكس من الجنتين في مطلق العللة واما
 نحو الوحدة الشخصية او النوعية بخصوصها فغير
 لازمة للتحفظ من الجنتين بالنظر الى طبع
 المعلول بما هو معلول بالقياس الى خصوص العللة
 الجامعة فهذا ما اتاهم به اليه وارى ان تجاه الفهم
 نحوه وان يتركنا السالف رخيص منافية الاسلام
 يذهب الى ايجاب الانكاس من الجنتين مطلقا
 في مطلق العللة ويحكم ان الواحد بالنوع يجب ان
 يكون العللة ايضا الوحدة النوعية لكن السائد
 مناسق البرهان اليه اللهم الا في العللة الجامعة
 فتشربون فاذن ليس يصح ان يكون المعلول واحد
 بعينه الا علما منه واعدة بعينها والجامعة على المشي
 الشخص يمنع ان يكون الا كخصياتها وما يجتر

انضمام طبيعة ما وصل اليه لتتم العلة الثانية
الواحدة بالشخص وليس بوجوب ذلك خروجها
عن الوحدة الشخصية وكذلك لا يصح ان يكون
بعد علة الا عدم علته الثانية الواحدة بعينها
فان عدم احدى العلل بعينها او لا بعينها وعدم
احد الاجزاء بعينه او لا بعينه ان كان المعلوم مركب
الذات فليس محال العلة بالذات قبل ان ينفصل
بما هو العلة بالذات ويلزمها تشريق فعلها
اليه الشئ البرميس من ان المتحد بالنوع لا يستند
الا الى المتحد بالنوع كونه اتحادا للو ازم في الحقيقة
النوعية دليل اتحاد المتروكات ايضا في الحقيقة
النوعية وانما على ما ذهبنا اليه جبا سابقا اليه البراءة
من ان اصل الوحدة واجب الانحفاظ من الحسنيين
بالاستدلال على التاكس والاختصاص في الوحدة اعني
ان وحدة العلة بالنوع مستلزمة وحدة المعلوم اليه

كذلك ان ليس في طباع الكثر من قصد ربح المرام
بما هو واحد في مرتبة واحدة او اقل من ذلك
بالنوع فاما يقضي البرهان انهما مستعملان في
العلمة بالطبيعة لما ذكرنا بالعلمة طبيعة نوعية فالمتبع
استناد طبيعة واحدة الى طبيعتين كان ذلك
على التماثل في التماثل الى التبادل الاستدلال
لا سيما الطبيعة الواحدة انية النوعية الى الطبيعة
الواحدة انية الجنسية الا ان الوجود في انقباضها
العقل من كون المعلول اقوى في مرتبة يحصل
من العلمة وعسى ان يكون ذلك من الفطرية
او الحسبانية او المقتضات البرهانية في العلم
التي هي جارية المنة وفاقلة الذات والوجود
لا على الارسل المطلق فمما عدل لازم بالحقيقة
يحتسب كون الملة وهم بالذات طبيعة وحدانية
نوعية كانت او جنسية والمتبع هو لازم الواحد والآخر

[illegible]

متبوعاً بنفس الوجدان من غير حرج وجمهوري على
الكتاب حيث المشرقة عقد حفظه من التشكيك
الملكوتية بفضل الله تعالى في صحة وثباتها
بما يتبين من انطباعه على خصص بالملفوظ والحق
بل ان اي معلوم يحمل على خصوصية جمة كان
منه على ان يكون من خصائصها الله تعالى في
الحق بانه يتبين منها ان مطالب الحق مستحق
الا ان يكون من خصائصها انما هو الطابع المميز
ولا فيه شئ من الخصوصيات من ان يكون
لها خصوصية داخل في مصيرية ذلك الملاكات
وخلت الخصوصية في الموضوع والمطابق للمنتزعة
باعتبار العرض على ان يسبق اعتبار الحق والآخر
بالنسبة الى الطبيعة المرسلة المخلوقة بتلك الخصوصية
ثم عند التحليل يقتضي المقتضى ان المخلوق به
المشتق منه بالذات ليس الا الطبيعة المرسلة

المشتركة منه وكنه لكب بها عمل مفهوم على طبعه
متمم من بالاعمة والاختصاصية كالم عند الحائط
التجليسي انما موقوف الحمل بالذات وبالقصد
الاول الطبيعة الجامعة بوساطة الطبيعة الخاصة
المعلقة خصصت بلقي استحقاق ذلك الحمل بوجه
مستحق بالذات كمن من الشئيين المتفرق بالذات
لان المفهوم من تحقق الشئ في ذاته وراي المفهوم
من تحقق معنى ما خارج عن قولهم فان كانت النعمان
ما بالذات الاول المستلزم منه فكيف يكون غيره
فان كان في حكم ان الوجه المطلق العلم انظر الى
منه ان لا يتحقق في الكون المصنوع في انما مطلقا
بفرض التامع للثبوت في الوجود مضمون بالذات
بقا ما انما مطلقا وانما احيا يقوم بالذات
منها مع انظر الى ذلك المعنى المصنوع في
و يحمل الموجد المثلث منه عليها ومثله قولنا

موجود مثلاً اعني المحكي عند ذلك المقصد المحل
البسيط المشهور بوجوده في نفس ذات الانسان
في طرف الاوان افترق الى كمال مفهوم المحمول في
الحكاية القوية طبع العقد ويطبع الاوان
المصدر في الاوان نظام صفته الى ذاته في طرف
الاوان من مثلاً محكي في كماله في ذات الانسان
معنى ما عن هذا ان محكي في كماله في ذات الانسان
الاعني المصدر في كماله في ذات الانسان في كماله في
ثم الامر في العقد المحل البسيط الحقيقي كماله في ذات
للا انسان متغير في ذات الانسان من ذلك البسيط المحل
عنه هناك هو نفس كماله في ذات الانسان كماله في ذات
من المناسبات المعروفة الحقيقية في مرتبة الواقع
في طلب الحقيقة من البسيط المحل البسيط المحل
والحقيقة المطلقة في ذات الانسان كماله في ذات الانسان
يعتبر مفهوم القدر في كماله في ذات الانسان كماله في ذات

١٠ صلا على ان التفتيش يخرج ان ذلك هو
 صيغ المخرج اذ على الما اطلاق ما ذلت قد يتبادر
 ان نسبة الوجود الى الحقيقة المستقرة على شاكلة
 نسبة الساتر في المصدرية الماخوذة من البيت
 المنفرد بها كمالا شاعرية والمجازية والحسية المستقرة
 من الاثنان والجزءان كما يحتمل في ان جعله اثنان
 المعنى للمصدرى ومطابق عمل المقوم والجزء
 نقض مبنية من حيث يقينية بخلافه فكل ما فيها
 في الحقيقة التي يترك بالافئاق على الحقيقة التليد
 في الوجود دون الذي اقلها في الحقيقة الماخوذة
 يقينية في متجوزة متقوية بنجها على انما هي من
 اقلها اذ اذ على انما هي من اقلها اذ اذ
 بنجها من اقلها اذ اذ على الوجود ومصادق على الوجود
 على انما هي من اقلها اذ اذ على الوجود ومصادق على الوجود
 بنجها من اقلها اذ اذ على الوجود ومصادق على الوجود

عليها لا بالجوهرية ولا بالوجود بل بالوجود المحض
كادام الوجود وواقعة لها بالذات التي هي
موجدها قائمة بها قايما بالترادف مع ما في عمل الوجود
حين الجارية والوجود معهما لا ينفك عن الوجود
بلين قايما الحقيقة القيدية الجوهرية فادعى
تحققها بتفريق قائلين بعضها مع الوجود الوجود
وعدم التفرقة والوجود والعدم مع بعضهما
وعدم التفرقة والوجود والعدم مع بعضها
المستقلة لا بحقيقة تفريقها بل بحقيقة
حكم العقد على الوجود التفرقة الوجود هناك
وذلك الوجود مع وجود الوجود مع الوجود
اسم الحقيقة مع الوجود ما في الوجود الحقيقة
عند الفصل تفريق الوجود بالذات حقيقة الوجود
الوجود حقيقة تفريق الوجود مع الوجود
كما في الوجود بالذات والوجود بالذات

الحقيقة الباطنية لا تترك في غير نفسها كحقيقة
معرفة جبروتها على حق كونه حقيقة بالفضل
من شأنه جبروتها على كل شيء من شأنه
من حيث فضلها جبروتها على كل شيء من شأنه
الحق على ما في حقيقته القوة على ما في حقيقته
وإذا جبروتها في حقيقته من شأنه
والحقيقة من حيث فضلها جبروتها على كل شيء
الانتماء في حقيقته جبروتها على كل شيء
مطلب في حقيقته جبروتها على كل شيء
تخفيف الفضل من شأنه الحق في حقيقته
والجبروت الحق في حقيقته جبروتها على كل شيء
من شأنه جبروتها على كل شيء
تخفيف الحق في حقيقته جبروتها على كل شيء
الجبروت الحق في حقيقته جبروتها على كل شيء
من شأنه جبروتها على كل شيء

الى ذلك انما يستلزم هذه المسئلة بضرورة لا مر الى
ان بحيث لا يلزم من هذه المسئلة على سبيل ترجيح
ما في المتن من كونه الحكيم الله على جميعه على غيره
والتسليم انما هو على ما عليه من وجه المسئلة على غيره
عن تسوية المسئلة المتعاليين من تصور الكيفية
التي هي في الواقع على كل من من حيث هو في ذاته
التي هي من حيث هي في ذاتها وهي في ذاتها
ان يشرح ما هو في ذاته من حيث هو في ذاته
المسئلة في ذاتها من حيث هي في ذاتها
مرتبة مطالب الحكماء كما ان مرتبة مطالب
المسئلة الحقيقية هي في ذاتها مرتبة مطالب كل السبيل
المشهور في ذاتها من حيث هي في ذاتها
المسئلة في ذاتها من حيث هي في ذاتها
فائدة في ذاتها من حيث هي في ذاتها
وغيره من حيث هي في ذاتها

الموجود في عدم وجوده في جهة سلبية سلبية
في جهة اخرى في مرتبة نفس المبهة وليس من لوازم
الطبيعة على الاطلاق لانها لا تستلزم بالضرورة
ولا بالاحتياط ولا بالاشتراك ولا بالانتماء بل في
محلها في القوة المحضة في نفس الشيء في
فلا تعد للوجود الجاهل في ذلك الوقت باطل التفسير
في المبدأ في ذلك الوقت في كان مجرول الذات في
بالفصل في كل معلول فانه ليس انما في شيئا
فان في القيمة الواجب بالذات هو الحق والباطل
في الحالت بالذات كما يقول القرآن الحكيم كل شيء
في ذلك لا وجه في نفس ان القيمة الواجب
في الحالت في حقيقة ان الوجود والعدم في
في الحالت في وجوب الحق والعدم في
والاستثناء في وجه الاستحباب في حصول
في الفعل في الممكن الجاهل المبهة ان الاستحباب

اليه ليس يستوجب شيئا من الموجودات الا لغير
بالفعل لاجلها لم يفرج عنها ذلك الغرض يقتضي
لعدم ان طبعها هو العلة المحققه الى العلة
التي علة ثم يستبين بما على الاوق فقطر بطرفه
علة كذا لحيث ان على على الواجب بالذات
على مبدء واثبات الشيء بالموجب لم يتصوره بالذات
التي على ثم يحل في المحل من التعلق عن الجاهل
ان ثم قال لا يتصور ذلك الذي لا يتصور بالذات غير
ممكنة الا تسليخ عن الواجب بالغير الى الجاهل
بالذات غير ممكنة الاستحباب لانه محقق في ذاته
ان القیوم الواجب بالذات ليس يصح ان يكون
مكافيا للذات في الوجود والقيوم اخر واجب الوجود
وغير متعلق بالذات لكونه من نوعه تعالى المقیم
التي عن ذاتها على الكيفية بحيث يتحقق منها علاقة
يحتج بحسبها بالنظر الى كل منها او اعمها ان يكون

موجوده وليس هو مستقيم الا ترى ان الموجود بها
 متساو خالف في العلم بعد الذات ليس بالذات
 كان افعالهم من المقتضيات ووجب ايضا كما
 ان لا وجودا في نفسه كونهما على انهما كان
 فذلك هو وجه الامكان في الوجود بالذات ليس
 يجوز ان لا يكون له وجودا بالقياس اليه
 ان في الوجود بالقياس اليه لا يكون له
 لا بالقياس اليه لا هو على ان لا يكون له
 في نفسه له على ان لا يكون له
 والاعمال ليس له وجودا بالقياس اليه
 لا بالقياس اليه لا هو على ان لا يكون له
 الا في ان كان كل ما يجب النظر اليه ان يوجد
 وليس ان لا يوجد فالوجه بالذات ليس بطاعة
 الا في ان كان الخاص بالقياس اليه لا يكون له
 الا في ان كان الخاص بالقياس اليه لا يكون له

بالغير وهو ما لا يقاس على الغير مجازا ولا على الغير
 على المعلوم او مجازا بالقياس على الغير على الاوجه
 الخمسة فيما تحققت تلك القليلة مع ذلك كان العلم
 بالقياس على الغير هو ما لا يقاس على الغير
 التي هي من اخص من تقدر انما قبلك من المستحبات
 من النظر ايت اولا بعد ما يتبين ان نظام الحقيقة
 المتباينة التي تختلف في الجنس ليس حتى ان يفسد
 نوعها ويحصل ذاتها بديلة والجملة يحصل على
 تصفاتها وحصل بوجه متحدة كمالها من المصنف
 او الحقيقة تدور في صنفها هو من ولا يدخل في
 خواص الحقيقة النوعية البديلة كيف يتأخر من
 معينين مختلفين حقيقة وخواصها اقل من يدخل في
 قوام هو الحقيقة باقية اي جبرائيل الجبرائيل
 والطبع المرسل الموقر وهي تلك الحقيقة وبعضها
 وبعض اخر ذاتا ووجودا في الاعيان وفي الذات

المدعى بالكاظم اليقين والالهام الذي هو عينه
 طرف التمايز والتماثل باعتبارين ويطعن فكيف
 يكون هي هي است مختلفة متباينة وما يدخل في ثوبها
 نجس الموجود اجزاء الوجودية التي بانها الجوهري
 لا المحلوه وهي وان كانت متميزة الذات متحدة
 الوجودات الملائمة تحقق بالتحقق في ضرب
 من كمال العقل فالماودة تنقلب حسنا والصورته
 فضلا باعتبارها بالابدية طينة والامر سال في كمال
 معقولات العقل آخره ايضا مع عزل النظر عن لك
 لا احد منها في الوجود حقيقة وجمالية محض
 فكيف يكون هي هي است مختلفة من مظهرات متباينة
 كما في التماثل لان السبق ان الوجود الموردا
 بالذات احدى التماثل بسبب الخلق من كل وقت
 ليس يجوز ان يخلق من مبادي شي في الوجود
 الوجودية فلا ان يتقدم من طابع مرسلة هي الذا

المحمولة وبالجملة لا يعقل في حقيقة كثرة دلائل بوضوح
تحليل الى حشيات ولا يخط من زائد حشيتا
اصلا ودر حشيتة نفس الذات الا انها بسيطة
الحقة من كل جهة البسيطة الحقة من كل جهة اليسار
كانت لها جزاء حشيتة وعينه كانت اما بارها جازة
الهيئة بالكانت الحقيقة في حين نفس الذات او بارها
قد كانت واجبات بالذات او مشتقة من الجاز
بالهيئة والوجه حسب الهيئة فلا وان كانت غرضي
الاستحالة خطري البطلان فليكن يسوع المسيح
الحق المحض من الباطل است البصره وتوصل اليه
الاطلاق والفعلية الحقة من القادر است البصره
والله بالكانت السا في حشيتة في مسنين الفناء
بها ودر بيت من الباطل جهات بالذات است ان فرضت
لا تصور الا وهي في ذات متشابهة متفارقة متفارقة
في الوجود مصحوبة ايضا حشيتة لا بعلا قد لا يتلزم

فكيف تتألف منها حقيقة وحدانية محصلة لكل
 واحد اذن هو القيوم الواجب بالذات فلا ينظر
 في بطلته والاشياء ليست تضام الكفائين المختلف المنفصل
 فمن كل واحدة منها عن سائر ما عداها تمام المهية و
 هو غير محصل للحقيقة ولا يُجَدُّ للتألف في المقول
 المتبانية مع اختلافها في طبائع الجواز فمما طاعت
 في الاختلاف بالجواز والوجوب فكيف يلزم التماثل
 المتباطل بالواجب الحق ويعقل ان يلزم ويتألف
 الحق للمضن من اذ واج الحق والباطل والحق
 والمضن الا من وراء الباطل فلو كان هو القيوم
 لكان واجباً لذاته والباطل الخارج عن
 وعاقرة الله تعالى من ان هذا الالهي واجب
 الا جزاءه بطلها الا انه ليس بعزل فافقوا
 المقنونة الوجوه غيبه ان الغيب لا جزاء
 الحجة العقلية ليس كل ما يتحد من جزاء

بجانب تحليل العقل فانه يتقدس لا محذور من الوجود
بجانب الوجود وان لم يلزم العكس مستغزاة على
في العقل فهو بسيط في الوجود فغير بالكون الشيء
بسيط في الوجود وهو من المركبات العقلية
تقدس انما يقع المادة والصورة اعني الوجود
الوجودية لقطا لا عالم المعلومات من غير المادة
المتنوعة دون العيس في كورة المادة من المادة
الوجودية جنة فماتلك برب الاخوان العقلية وبعد
تقدس هناك تبيان كبر مستوعب السيل المتصور
في الوجود بديهة ليس العقل ان يكون متوقفا
والوجود والشيء فلا يسوع ان يقدره شيء تغدا
بالمهية او تغدا بالبطح بالضرورة الفطرية فكيف
ليس العقل ان يكون بالبحس متوقفا موجودا
في جنة نفسه قبل المتعة المتوقفة بنفسه او
يكون احد مغرور في التفرقة الوجود بنفسه وانه

فقبل اللفظ بالوجود ولو بالتقدير فاعلم ان كل
المشتق لا يخرج من غير من فانه يلزم ان يكون
لجانب مفردة او من اجزاء منها شيئا والا كان
المشتق فاما المبدء او في الطبع استقفا بالاجزاء
التي هي بالما يتركب منها المشتق في الاجزاء
التي يتركب من اجزاء المبدء والوجود في المبدء
المستقلة عن المعنى بكتب الوجود او بالما يتركب
المشتق في الاجزاء والمبدء ازيد من كتب المبدء
او الاولين من غير الحقيقة المسئلة والا فترى
غير الحقيقة الطبيعية الامة او في فاعلم ان كل
في قوام الحقيقة ان لا يخلط طبيعة مسئلة بما
لا يشترط فاعلم ان ذلك بالاجزاء فاعلم ان
الاجزاء في المبدء او بالما يتركب منها المشتق
المرسل وله وجود الوصف المبدء بالنسبة الى
الفصول المضممة فيه والانواع المندرجة تحته

على انه بعض من جملة ما في الفصل المرسل وهو ان
جوهرنا ان الحقيقة واحدة من النوع وممتدة الى الوجود
في الحقيقة في الخارجيات كلها الملائمة لخاصة النوع
والا بهام حيث يحيط العقل امر او اضداد في نفس
محصلة او غير محصل في غير الجنس المرسل في نوعه
فالمشكلة في بعض اليه الفصل المرسل لا على انه يضيف
اليه على ان قد تمت شئ من خارج فمحصل منها
كانت موزونة النوع بل على انه يخرج واحد من الضم
فيها لتبين ومحصلة بالخارج في نوعه وهو من حيث
هو عين اياه في محصله في نفس امثله لا من حيث
هو شئ اخر مقارنه فالنوع يحده العقل من خارج
عن الجنس والفصل ومعلوم ايضا بهام في ذلك
بالملائمة بحسبه للخطين وذلك على الجنس الفصل
والضمان الى الوجود هناك فيهما مثل ان من
الشرع يستبين انهما جوهران للنوع وتنفذ ما ان عليه

نقدنا بالهيئة كما يدعى بالبطع ايضا والنوع
كما صفتها وبما لا يخفى من معانيها عن المفصل تبين
انها عرض عام لا هو غلة لتقدم هذه النوع منه
في تحته مطلقا في الطبيعة المضافة الى قيدها على
ان يخرج القيد ويحل القيد على التقييد به
على التقييد به قانون لفظ الجواز كما يقع على الجواز
المحدود على سبيل التوسع والتشامخ لا يستجاب
حكم الجزئية عليها بحسب ذلك لما في اعتبار
بذلك اعتبارا بالقياس الى الحدود والحدود
وان كان الحد هو الحد وبمعنى ذلك يقال ان
الطبيعة المرسله تقدم على الشيء الطبيعي كقدم
تقدم البسيط على المركب وان لم يفسد طبيعة
وحد في اشتراطه ان يكون متجاوزا للذات
منفصلتها عما هو مطلقا غير صحيحة العمل على
شيء ما يلزم اليها اصلا ولا على الماسم منها ومن

فذلك المنظم يمكن على ان يكون متعلقا للمادة
معبر بها العقل البشري بغير معنى من الوجود
غير ان معنى الذي يصحها في الوجود في قولهم
يجب الوجود او لا يتصورها في الوجود
بشرط طاعتها على هذه الجهة في الوجود
عزلي النظر عن حاطة العقل كاست المادة
طاعتها في ذلك كانت في حاطة العقل كانت
والصورة العقلية والجنس المرسل على المادة
مطلقا والعقل المرسل على الصورة كذلك كما
يكون على النوع كمن الساطع الخارج مطلقا
الجنس والميزة ليس بها الا الجنس والعقل
والمادة والصورة العقلية والامر هناك
الوضع وان لو غلبت طبيعة بشرط تلك الذات
بلا غير غلبتها كما وان كان هو النوع وربما يكون
النوع مما يجري مجرى المادة فقط من الصورة

كالنفس من الواحدة حيث تم انما الاختيار است
ان قلت اي الاصل ان في النفس طائفة الشرطية
بصفة اللان في الطبايع المحمودة واذن الاجزاء
المضممة مع لن الطبايع محمودة على الاجزاء ايضا
فيكون لا محذور عنها فكذا ما يستشكل في اقسام
ويعمل في مذكور اقتضاها من طبايعها الذي يقتضي
طبايعه في كسبه واذن الطبيعة المحمودة على كسبه
طبايعه لا يشترط شي لم يكن في كسبه هو ان يدخل
فيها ان شرطه ان شرطه في العلم يدخل في كسبه لا محذور
في الحقيقة في كسبه بالشرط شي واذن شرطه في كسبه
فيها انما لا الاعتبارات بل في كسبه وان كان في كسبه
معروضه لا محذور في كسبه بل في كسبه في كسبه
في كسبه لا يشترط في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه
ان يكون هناك شرطه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه
اعتبار في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه

في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه في كسبه

الاول ان يعتقد الانسنة طبقه ليس اصلا و من كان يحس
 معروضه على من هو قد على معروضه في الحقيقة يحمل
 الى الاول بل ان يسوغه واما ان ينقصه فليس في نفسه
 فالكسب كذا و بالجملة الانسنة طبقه و بالمشروطه
 و بالمشروطه في على هذا الا صطلح و لما يصح اعتبار
 في الطبقة الاولى بمقتضى القياس الى كل من الاشياء
 المشاهير التي هي من عدتها هي من مبدء بالانسان
 و الاول من مبادئ بضمح الخلق الشايع و الثاني من مبادئ
 لعل من يحمل عطفه و الثاني من مبادئ الشايع
 الاول الذي كان كالتسليم طبقه من مبادئ القياس
 الى تلك الاشياء في نفسه بل في مرتبة القياس
 و الثاني من مبادئ من مبادئها كالحيل و القياس
 الى الانسنة و القياس من كل الحمل المنفرد بالانسان
 و من كانت مبدء القياس عليها في مرتبة اخرى
 فمبدء القياس و ذلك اذا كانت من مبادئها

وذلك مفهوم الابيض اى نوات ما يشب اليها
البياض على ان يؤخذ ذلك على طبع النفسية
لا على سبيل القيد بالقياس الى الزوايا المعروضة
للبياض كما هو لا محالة بالعرض واما المنية المطلقة
بالقياس الى شئ كالاشنان بالقياس الى القوس
والظلمة بالقياس الى الارض والبياض بالقياس
الى الجسيم فليس يحفل ان يجرى فيها تلك شبهة فانه
قد استتب القول بما يلزم منها فثبت المشئ عام
بالاجزاء المقدارية التي ينحل اليها الموجود الشخصي
المتصل في المتوافقة والموافق للكل في تمام الية
والمشاركة في الاسم والحد وليست هي اجزاء الكل
على الحقيقة بل انما هي على المسامحة والتشبيه ليس
من المستبين في معقنا بالفحص والبرهان ان الصورة
الاتصالية الشخصية والحرر عند الاختلال والاتصال
تتم في الظاهر بافتاد ان الموجود بالفعل كالعين

الرفع تشابه الاجزاء ايضا بعضها ببعض في
الحقيقة ثم ان القدس عن المجنة والوضع وبالحمل
عن المادية وغايتها الصمن اعالة ذلك قد ليس
كانت من حيث المقت تلك البساطة المحقة فوفرت
ان القيام الواجب بالذات مع ان الصغير في الحقيقة
ما شاهدة اصلا ليس لا شاهدة حقيقة وصادقة من كونه
بالذات ومن ذات جاذبة منه تقديره في الجملة
جل الجواب الوجوبي الزبوني عن ان يعقل ذلك
به او سبب منه او سبب عنه او سبب فيه او سبب
بل لا سبب له اصلا وهو سبب الاسباب على الاطلاق
من غير سبب قد ليس تحقق ان القيام الواجب بالذات
انتهى نفس منه والدليل على استقلاله كونه وجوده
منه هو استقلاله وقوع الكثرة فيه بوضوح كل كثر
منفردة الى مباديها المبادي ليس يكون فيه
كثرة توجه من الوجود منه ليس بالالبساطة المحقة

لا يمكن تحليله الى جنتين اصلا ولا انقراض الكثرة منه
بوجود ما ابد او ان مبداء المبادى هو البسيط المحض
فلا تكون حشنة الوجود فيه حشا حشنة المهيبة بل ان حشنة
المهيبة هناك هي بعينها حشنة ائمة تقديس ومن
سبيل اخر ما اوردت ان مطابق الوجود في ظرف ما هو
نفس حشنة الذات المتقررة في ذلك الظرف فاذا
كانت المهيبة بنفسها متقررة في الامكان لا بحشنة
ما وراه نفسها مطلقا كانت لا محالة هي نفسها مطابق
الوجود بعيني فلم يكن نسبة الوجود اليها نسبة الوجود
واللواحق استوعب ان يكون نفس حشنة المهيبة بما هي
مطابق بشي من العوارض واللواحق وقد كان
يرفع لكسالة ليس يصح هناك ذاتي للمهيبة داخل فيها
فاذن الوجود هناك هو بعينه نفس المهيبة ومطاوله هو
تحقق نفسه لا تحقق وايضا ان وجوب التقرروا الوجود
بالذات هو مضمج الحقيقة وانك ما ذو هو مضمج كل

وبعد كل واحد من هاتين الحقيقتين لا يكون هو بنفسه حقيقة غير
 بحيث لا يمتلئ حقيقة اخرى فليس والى سبيل
 التبيان ان يكون الامر مستفيض وهو من وجه الشئ
 يكون من لوازم الحقيقة فانه لو كانت الحقيقة
 محمولة في مرتبة الاقضية المتقدمة عليها الى الوجود
 لم يضرى اول العوارض المتضمنة من جهة الحقيقة
 وان كانت على الملازم بالاعتناء به ونقص الجهة
 فهو خط الملازم المستخرج من العارضة من السلبية لا الملازم
 فان الوجود بالذات انما هو الموجود بنفس حقيقة
 لا من اعطى حقيقة فانها بحسب تصح تحليل الى مبدء
 وجودها كما كان ليس يصح الى جزو وجزو في الاصل
 وما يولد في وجوده كقبي في سيرة راد في تلك السيرة
 ان الله تعالى قد ليس لعل اضافته الى الوجود الى
 المقنوم الواجب بالذات او تفصيل وجود القيمة
 الواجب اضافته بانية على الاصل على الذي

هي وبالجملة مما كان مطلقا استغناء المعنى
 المصدرى اثير النفس جوهر ذات الموضوع
 بذاته كان مفهوم المحمول الماخوذ منه مخطئا
 لا وجه مع الموضوع في مرتبة ذاته بذاته وان
 لم يكن المعنى المصدرى في تلك المرتبة بل كان
 منتزعا اثيرا ولكن من نفس الذات بما هي
 قاضية الوجود المصدرى بعد مرتبة ذات الاول
 المحن وهو تعالى شانه موجود في مرتبة ذاته
 ذاته لا بالاعتناء من لقاؤه انه قد ليس على
 بين نسبة الانسان الى ذلك ثلاثين نسبة
 الموجودة الى الموجود المحن مع ما قد يتبين
 الاتفاق بوجه اختلاف استنباط وجه اخر
 وقرنا منها ليس ذات الانسان كنهها افضل
 ويكدها من نسبة في النفس فتتزع منها الاشابة
 الموجود المحن تمتع ان يكدها من انوينا محض

ولو من القواعد والعاليات بل انما العقل
يترك مفهوم الوجود ثم الفحص والبرهان ثم
على شدة الدلالة والبرهان ان له مبداء ومطابقا
لا تمثل في القوى العاطلة بمغايرة الانظار ولا
تعرض العقل القابلة بمغايرة الاكوار
يعقل المعنى الانفعالي فيعرف ان كذا متزعا
منه بالذات وفي الانسان يعقل المنزوع منه
ثم يستخرج المعنى المصدري وبهذا ليس يصح
الانسان انسان بالضرورة المطلقة بل على
مع الوجود مع المجعولة ولن صدق لا بالوجود
ولا بالمجعولة ومصدق الاول الحق موجود
بالضرورة لا بالتقسيد اصلا بل على الاطلاق
الذاتي الذي لا يفسد في ذلك سنة الصدق
تأطيتها في ذلك الجواب تقديس عسى ان
بجناص تلك من الوجود ومفهوم واحد متزعا

من جملة البهايم المتخالفة لطبيعت لا يكون
الا معنى محض ربا ما خور من نفس جوهر المبتدئة
لا من حيثية نفسانية غير كالا انسانية من انسانية
والفرسية من الفرس فاحد من مائتي وكرطيك
من اقتران النسبتين بالحيشة العقلية اثباتا
ونقيا فمبدأ النزاع الانسانية والفرسية
هو نفس الانسان والفرس بها هما انسان فرس
ومبدأ النزاع الوجود هو نفس الانسان
لكن لا بنفسه وما هو هو بل من تلقاء الجاعل
ومن حيث هو صار عنه احيى حيثية انسانية
مثلا لا حظ لها بخصوصها من مناطية النزاع
الوجود بل الانسان انما يتفرع منه الوجود بما هو
مشتق الى الوجود الحق اقتساب الجوهرية الصفة
عنه فاذن خصوصية الانسان ملغاة في مناطية
النزاع حتى لو كان مكانه العقل او الفلك

ادوية بحيثية فرضت في الجمولية والصدور عن
الحق الواجب بالذات كانت حجة انشراح الوجود
منحظة على شأناها فان خد بان لم يكن المشرع
مشهورين مظاهر الانشراح ومطابقه فخصه بصفات
الهيئات المتفرقة موصوفة بصفات انشراح الوجود
منها ولكنها متخلفة في سببانية الانشراح ومناطية
بل انما هو مناط مبدئية الانشراح من القدر المشترك
بين كل الجازات المتفرقة اعني حيثية صدور بان
الجامع القيوم الواجب بالذات واستنادا
اليه جعل في باب والمعنى بالوجود ومقادير هو كون
نفس التسمية بخصص في ظرف الاخر حيثية تقديرية
واما ذلك محل الجامع الابدائي جلا سببها فان
قد صار الانشراح مبدئية الانشراح طسقة الوجود وما
يتمشع من معنى الوجودية المصنوعة مطلق
على بان هو المطابق بالحقيقة انما هو القدرك

الحق القيوم الواجب بالذات فلهذا لم ي
يخفى استتمه اليه اية حقيقة كانت له صورة انتزاع
طبيعة الوجود منه به فاذن قصد صيغته المهيبة
انما لحظها المدخلية في تخصيص طبيعة الوجود وتخصيصها
بالاخرية اليها وليس شي منها بحسب الخضوع
فقط مدخلية ما النسبة في شئانية الا انتزاع ومن
قائمة سميت حلقا منشأ انتزاع الوجود منها هو القيم
الواجب بالذات في شئانية الانتزاع يستند
اليه والوجود المنتزع تخصص وعصا الاخرية
اليها فخذ شان الوجود والمال بسانة والحقيقة
متدا معنى المعاني المقابلة للذات فليست
على تلك المشاكلة ذلك الزوجية والفروية مثلا
اعني لوانها المعاني متشابهة الانتزاع هناك
خصو صيات المهيبة بما هي تلك الخصو صيات
فالمتزاع منه ومطابق لما انتزاع فيها وانه

وهو خصوصية المبدء ولكن في الذاتيات
نفس الخصوصية بما هي هي وفي المبادئ نفسيتها
بما هي هي بل بما لها التعليل والاختصاص
تتحدد ليس فاذن قد عاد الامر كله الى اقليم الله
يرتفع الوجود كله الى صقع الله تعالى
الحق هو الواحد الحق الشخصي للقيوم الواجب
بالذات ليس لا معنى بالموجود والله هو منت
انزع وجوده مصداقاً لفظياً بغير الذات
سوان انزع مفهوم الوجود عما سواه بالاستثناء
المليد على ان هي عين ما هي متفردة موجودة بالفعل
من جهة ذلك الاستثناء بطلان المساببات في تلك
الانبات بالنسب السافج والنسب البسيط
في هذا انفسها بحسب لفظها بما هي هي هي
فهي مستبان ان القیوم الواجب بالذات
هو الحقيقة والذات والمبدء على الحقيقة وما

هو اذ بجانه است في القدر وقد علمت بجانه
في الموجود بحسب لغة الحكمة الحق النماضة التي
والحقها الخدس والفحص والبرهان وان
شاع اطلاق الحقيقة والموجود عليها حقيقة بحسب
وضع اللغة اللسانية وعمل به المعروفة
كلمة الكفر بالطاغوت حقيقة لا بان يا الله
في التنزيل الكريم اذ قال عز من قائل من
يكفر بالطاغوت كافر من يا الله فقد استمكن
بالعز وتعالى لا تقي التفضيل لها فقل الطاغوت
كل عالم الا مكان نظام الجلي الذي هو ضم الهم
الطباع الجوانب الذي هو ضم البطلان والمعروف
الوثنى فعد البقش بالحق النماضة الذي لا يعجز
فراهم المشكوك في ظلمات الادب من جلال
ولا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
والله تعالى اعلم بمولد خطابه وادعائه

وكان قوم الذوق وقرين الشهود من العرفاء
المتصوفين لم يدينون بوحدة الوجود وتوحيد
الموجود ونسبة المتحد من حزب ابن له من الغلاة
المحصلين حيث يقولون الوجود غريبي حقيقي
تأخيم بذاته وانما لفظه الموجود الواقع على غيره
باب المنهج والحداد الواقفين على الذات
بمعنى الانساب لا بمعنى الاشتراك لو كانوا
يشعرون بسير العلم وسرور وعلم الحكمة فينطقون
بالحق ويرفضون تشبيه الحق بالمض والباطل
من حيث الذات بالنسبة والامواج تعطيل
العقل عن انتزاع الموهبة المطلقة الفطرية من
الجايزات المتفرقة بالفعل بالجاهل لكانوا
من الحكماء العطار اليائمين الالبيين اتباع الحقيقة
ورصاد الموانئ ورويا خلق الاجساد واقوام
رفض النواصيت وكان ما يدينون كمال الحق

والتحصيل وما عليه يقولون ميزان الصدق والبر
تقدس وليكن من المحقق عندك انه كلما نظر في
تقرر ما هو وجوده بل في طبيعة التقرر والوجود سبق
العقل الى اثبات تقرر بالذات اعني المتقرر
بنفسه الذي مهيئ بها تقرر هو وجوده فلهذا
كل طبيعة هي كمال مطلق للتقرر بما هو تقرر عليه
مطلقة له وجودها هو وجود كالعلم والقدرة و
الحياة والارادة والاخيار ليس كما ان سبع
المهنية كما ان سبع المهنية ومفيض الوجود يجب
ان يكون لا محذور في نفسه حقيقة حقيقة موجودة فلهذا
واجب الكمال المطلق للموجود بما هو موجود
ومفيضه ولا سيما اذا كان واحدا ومفيضه
بذاته يجب لا محذور ان يكون في نفسه مستمرا بل
الكمال غير محدود منه فلهذا يجب ان يكون شأ
بب كماله لا لانه ومفيضه على نفسه فكما الوجود

[illegible]

فليس يسوغ ان يكون من لوازم الهيئة على الاصطلاح
الشايع بل يجب ان يكون للاجسام البتة ومفادها
عليها من تلقاء الغير فكذا كانت الكلمات الحقيقية المقتضية
لوجودها هو وجوده وكيف يكون الشئ المفيض
الموجود على نفسه وهو مستوجب الوجود في حد نفسه
او واجب الكمال لذاته وهو مجنون بالفيض في مرتبة
ذاته وباجل المفيض للاحتمالك من ذاته بالحق
عليه فيكون الشئ مفيضاً على نفسه لما ذكرنا
في الوجود وجود بالذات حتى يقصده وجود
وفي العلم علم بالذات حتى يتصور علم ما وفي القدرة
قدرة بالذات حتى يتصور قدرة ما وفي الحياة حياة
بالذات حتى يتصور حياة ما وفي الإرادة إرادة
بالذات حتى يتصور إرادة ما وفي الاختيار اختيار
بالذات حتى يتصور اختيار ما وفي البصر بصر في كل ما
على الإطلاق ولهذا يطلق القرآن الكريم ورفق

كل ذي علم يعلم فاذن يجب ان يكون القديم بالذات
بالذات في مرتبة ذاته موجودا بالذات ووجبا
بالذات ومرتبة بالذات وقادرا بالذات ومختارا
بالذات وحي بالذات وخالقا بالذات وسميعا
بالذات وبصيرا حتى يصح هذه الاشياء بالذات
في غيره من تلقا غيبه وجوده فهو بل ذكره بنفسه انه
يستحق هذه الاسماء لا بحيث يتبادر احدية ذاته الحق
او صلا لا تقيد ولا تتبعية فرب يجب با وجوده وجود
بما يجب ويعلم بما يقدر ويعلم بما يريد ويتأثر
بما يقدر ويعلم ويعلم بما يريد ويتأثر ويسمع
بما يسمع وبصير بما يسمع فكل حشيه كماله في زينة
الذات وعلية الحقيقة فانها مضمنة في حشيه الوجود
بالذات استيعابا لحياتها نفس قاطنة الحشيات
الجمالية الكمالية فاذن هو بنفس ذاته الاله و
البيسط الحق وجود كله وجوب كله علم كله بصير كله

علم كل حقيقة كلمة لا رودة كلمة اختيار كلمة سمع كلمة بصر
كلمة لمسة كلمة طعم كلمة ريح كلمة ريح في ذلك
من زوى قبله التفت والتفت تعال لتفهم من ذلك
الحقيقة التي هي الجوهر والحقائق هي كلمة في الحقائق
والجود واستكملت كلها اطلالان الموجود في الحق والوجود
الحق هو القائم بذاته ثم التوجه باستكملت كلها اطلال
الوجود والعلم الحق هو القائم بذاته ثم العلم
كلها اطلالان العلم وكلها كانت استكملت الحقيقة والحق
واللذرة والاختيار والسمع والبصر واللامعة
أو بعضه من نسخ المهيبة هناك حدة والقوة
والوحدة لظلال حيل هيبة ضامة هل من حيل
في طبقات الصفات من ان المشاهدة تدرك
الى ان كان متاعين في التفرقة في كمال العقل
انها متفرقة فان بها المهيبة ليس بينها متفرقة
لمستعدة ما جودته لصلواته بعضه من نسخ المهيبة

التي لا يشترط كونه من نفس الطبيعة البشرية ومضاهات
التي هي في فصول ومقومات والمحصل عند النظام او لا
فهي تلك الطبيعة النظام نظام الحادوي على
بشكل التعيين والتفصيل وعلى الوجه الذي اشرنا
اليها من قبل او كما مشاركا في الحقيقة الموقفة
والتي لا تتجمل بها بشرية كمنه والاشكال الاخرى من
التي هي مضمونة في طبيعة الاصل مضمونة او
مضمونة في المحصل بالنظام او في طبيعة الحادوي
التي هي افراد شخصية والنظام الاخر الذي يخص
الاشكال وليس يصح قسمها من الطبيعة مضمونة
ضابطة حاصرة والواقعة ولا سيما الاشكال التي
تفصح الكسب وتنفذ في الحضر والقبول الى ان الاخرى
وما يكون لا يسهل الاية لا يسهل منها ولا يسهل منها
الاختصاص في فصول ومقومات او حادوي
وكما هو على الاشكال في نفس الطبيعة ونقصها على

ان تكون نسخ الممثلة بما هي مراتب في الكمال
 والنقص وعرض بالقياس الى مراتب نفسها
 وازرارها من العرض بالقياس الى افرادها
 المتمثلة لنفس الماهية واما انفرادها عليها
 في الوجود او في بعض الحالات العقل فالحرض
 هناك بالقياس الى الانتماءات والمتصل
 من الانتماءات افرادها متخالفات انتماءات
 المتغيرة في ذوات الافراد وما نحن بسيد
 العرض في نفس الماهية بالشيء والقصد
 وانما المتحصل في كل مرتبة معينها هو نفس طبعه
 المهيبة على الشدة والارادة او على الضعفة
 والانعقاد في هذا تحديد صرح المتزاع عليه
 بحسب تقدير الواجب بالذات عن تلك
 الاقسام مما يتلوا لا يفي التوجيه مكوته
 الى افعى بما قاله المشايخ وليس اضمين

احتجاجهم عليه مما تدول له الاتباع انه ان لم يكن
في الكل شي لميس في النقص فلا افراق وان
كان فاما معتبر في نسخ المهية فلا اشتراك واما
زيادة عليها فيكون لامة اما فصلا معوما واما مضافا
لانها ليس في مستقر الانحصار ولا على حد الحزم المحذور
المسود الصفون التقاد في الكمالية نفس المهية كالمادة
والجودة ونقصها لا بشي يزيد عليها واما غير معتبر
في نسخ الماشية بل لها فائدة مبهمة عرضة بحسب
مراتب نفسها في الكمالية والنقصية واما ممكن
شركا في السلاف كالشيخ في الشفاء وغيره من
التراجم واما ذات كل شي واحدة فيجب ان
يكون ذات الشيء لا تزاد ولا تنقص فانه الحاك
هبة الشيء وذاته هو الا تنقص من عدد الزيادة
والنقصان واللازيم غير الا نقص فالا لزيد غير
وكل ان كان الازيد وكل ان كان الا وسط